صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد شواهد فاعل الظرف اعني
لها يعني ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد
اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما
يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى
حومة الجندل اسجعي فانت بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعى
وجرعى الى حومة وحومة الى الجندل والجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة وهي ارض
ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات حجارة و
السجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال
فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ما
قيل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين قولها وفساد ذلك مما
يشهد به العقل والنقل وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا
يخل بالفصاحة وقد وقع في التنزيل مثل دأب قوم نوح وكذلك ذكر رحمت ربك
عبده ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة
وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير
ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض
النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة
الكميات وبقولنا اللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم
بالمعلومات المقتضية للقسمة او اللاقسمة فقولنا ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله يقتدر بها
على التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا اذا وجد
فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط

الى غير ذلك والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته اي
فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به
اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم
حال يقتضي تاكيد الحكم والتاكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار
مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه جزئي من جزئيات ذلك
الكلام الذي يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا وهذا
مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلي مطابق
للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا في الشرح في تعريف
علم المعاني وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان
الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت
مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار
وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له
وفي هذا اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال
فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف
كل منها يعني ان المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام
الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند
او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما
يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره
وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله
ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل
مقام خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم
الشان فصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة
وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني

Copyright © King Saud University